

قال صاحب المنهج ثم التي تحترق في ضبط اعراب هذه المشتقات هل يكون كلبا
واجب النصب او ما وجب نصبه هو المنصيات لا المشتقات فوضت ذلك على قول
الخطا ففتح واو ما جسر احد منهم على الرواية غير ان شيئا فخر القضاة لعمى الذين
السبكي ان فرقة روى ان والده كان يلقب هذه الة بعضها منصبا وبعضها
غير منصوب انتهى رجل قال الفلكا على الف درهمان اذا بطل اقراره
لانه علقه بشرط وانما يصح التعليق في الاشارة لا الاجراء والاذا اجاز فلا
يجعل التعليق بشرط ولو قال اشهدوا على ان الفعلان على الف درهم ان
فهي عليه عاشت اومات لان هذا ليس مشتقا ولا مخاطرة فان مودة كائن
لا محالة ثم اختلف ابو يوسف ومحمد في ان التعليق بمشقة اسم تعالى بطل او بين
تعالى ابو يوسف بغيره وقال محمد بطل اضلي هذا قوله ان اش ارسله ان كان ابطلا
لا قراره فبطل ولا يجب شيء وان كان تعليقا فالقرار لا يجعل التعليق لما بينا
ولا شرط لا يوقف عليه وان شرط في اعدام الحكم قبل وجوده وهذا اعفت
لا يعلم وجوده فيكون اعدامه من الفصل بخلاف قوله الفعلان على مائة درهم
اذا مات او اذا جازر اهل شهر والفظر لانه اجل ساكن المدة فيكون بطلان التعليق
الارثي انه لو كذب في ان يبل بغيره الا لا يرفع في الاقرار في المرض صحيح اقر بين
ثم مرض فاقرب بين اقر بضم عين الصحة على دين المرض عندنا حتى لو مات من ذلك
المرض بغيره اقر بضم العين اذ لا فان نزل شيء بغيره دين غير المرض بخلاف
تقسم كانه على دين الصحة والمرضى النسبة في البيع اقر المرض في الحال
اقراره بالدين لغيره واقراره باستيفاء الدين من غيره اما اقراره بالدين في حال

بين الواو اجزء منه ٥٥ ن
سالكه لو اريد في بيان الاستثناء الاضيق في الباني
استثناء الاول ثم نظر الباني من الاستثناء الاول
طرفة فالتقي منها القدر المتر به فالجواب ان الاستثناء
من متطرفة اولا يكون متطرفة فان كانت متطرفة
صدد الكلام وان لم تكن متطرفة فان استغرق الاستثناء
في المذكورة في صدر الكلام ايضا وان لم يستغرق في صدر
لم يبق آقر وهو ان يرفد الثبت في بين والسقي
ما قرر بسقط النفي على المشتق فالتقي يكون مقرا به
والا لتسعة الثمانية الى آقره فالثبت عشرة وثمانية
سبع عشرون والنفي ثمانية وسبعة وخمسة وثمانون
الاسقطت النفي من الثبت يعني خمسة وهو جواب

قال صاحب

Copyrighted King S University